الامتيازات الضريبية كمصدر لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه (دراسة حالة الجزائر)*

أ. محمد لمين علون**
أ. عطية حليمة***

*تاريخ التسليم: 2016/2/7م، تاريخ القبول: 2016/5/7م.
** طالب دكتوراه/ جامعة محمد خيضر بسكرة/ الجزائر.
*** طالب دكتوراه/ جامعة محمد خيضر بسكرة/ الجزائر.

ملخص:

لقد كان لتغيّر قواعد التجارة الدولية، وتحريرها في ظل منّظمة التّجارة العالمية دور رئيسي في فتح عهد جديد للإستثمار الأجنبي المباشر وإعطائه أهمية، فالأسواق كانت في وقت ما داخل الحدود الوطنية، أما الان فقد أصبحت متكاملة من خلال التجارة الدولية والتوسّع العالمي لأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات كما زاد بالمقابل دور الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الإقتصاد العالمي، بيد أنه قد تركز في الدّول الصناعيّة وأيضا في الدّول النّامية التي تطبق النظم الديمقراطية ونظم الأسواق الحرّة، والجدير بالذكر أن الظواهر السائدة جميعها تشير إلى وجود تكامل قوي ما بين التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر، ناهيك عن النّسق الدولي اليوم والفاعلين الدوليين الجدد من منظمات ومؤسّسات دولية، أخذت تفرض برامج وسياسات إقتصادية وجب على الدول النامية إتباعها وصياغة سياستها الاقتصادية في ضوء تلك البرامج والسياسات، لذا أصبحت الحاجة ملحّة من أجل دراسة كل خطوة في رسم السّياسة الاقتصادية لأنها سوف ترسم مستقبل البلاد فيما بعد، ومن بين هذه السياسيات نجد السياسة الضريبية من خلال جعل عوامل الجذب أكثر من غيرها من الدول قصد جذب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما نحاول الإجابة عليه في هذا الطّرح من خلال معرفة الحوافز الضريبية المقدمة وأثرها المباشر على تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر، ومقارنتها بمثيلاتها في تونس المغرب واستخلاص النتائج.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، الحوافز الضريبية، الدول المضيفة.

Tax franchises as a direct foreign investment stimulation And guide it (as an Algeria Case)

Abstract:

I›ve had to change international trade rules and liberalization under the World Trade Organization a key role in opening a new era of foreign direct investment and give it the importance of markets was once within national borders time but now it has become integrated through international trade and global expansion of the activities of multinational companies also increased contrast role foreign direct investment in the global economy, however, has been focused in industrialized countries and also in developing countries that have democratic systems and systems of free markets apply, and is worth mentioning that all the prevailing phenomena indicate the existence of a strong integration between trade and foreign direct investment, not to mention the international pattern today and international actors New from international organizations and institutions, it took impose programs and economic policies must on developing countries to follow and the formulation of economic policy in the light of those programs and policies, so it is an urgent need to examine every step in the formulation of economic policy because it will draw the country's future later Among these policies, we find tax policy by making attractions more than other countries in order to attract the largest volume of foreign investments and this is what we are trying to answer it in this proposal, through knowledge of tax incentives and direct impact on foreign investment flows to Algeria and compare them with those in Tunisia, Morocco and draw conclusions.

***Key words**: Foreign direct investment, investment climate, tax incentives, host countries.*

مقدمة:

تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، خاصة بعد تلك الارتفاعات في حجم المديونية الخارجية فيها مع مطلع عشرية الثمانينيات من القرن الماضي، واللجوء إليه بإعتباره أسلوب جديد من أساليب التمويل المتاحة لها في عملية التنمية الاقتصادية، بذلك أدركت البلدان النامية حقيقة الدور الذي من الممكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي، وتشجيع الاستثمار المحلي، بعد أن تضاءلت كثيرا مصادر التمويل الأخرى مثل القروض والمساعدات، وتفاقم الاختلالات الهيكلية الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تعاني منها مثل العجز في الحساب الجاري الخارجي، والعجز في الموازنة العامة، وإرتفاع معدل البطالة وغيرها.

وبما أن للسّياسة الضريبية انعكاسات هامة على النشاط الإقتصادي، على إعتبار أن الضريبة من أهم المصادر الحصول على الموارد السيادية في الدولة إذ إن المستثمر حين يقرر إختيار دولة ما للاستثمار فإن استفساره الأول بجانب استفسارات أخرى يكون عن المعاملة الضريبية التي يمكن أن يخضع لها سواء من ناحية أرباحه، أو الضرائب المقررة على منتجاته أو على دخله، لذلك تحرص العديد من التشريعات المقارنة على التركيز حول هذه النقاط لتضع أمام المستثمر مزايا وإعفاءات مشجعة على الاستثمار، بالإضافة إلى تسهيل كافة إجراءات تحصيل الضريبة إلى أقصى الحدود، وفي هذا الإطار عملت الجزائر على إصلاح سياستها الضريبية بمنح اعفاءات وحوافز ضريبية هامة، آملة في أن يحقق الإصلاح الذي انتهجته منذ بداية التسعينات لغاية اليوم إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوطنها واستقرارها.

مشكلة الدراسة:

على ضوء ما سبق فالإشكالية المراد دراستها يمكن صياغتها على النحو التالي:

◄ ما مدى فعاليّة الإصلاحات الضريبية المعتمدة في الجزائر وقدرتها على تحفيز الشركات الأجنبية وتوطّنها فيها؟

التساؤلات الفرعية: للإجابة على مشكلة الدراسة يمكن

الاستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية:

◄ كيف يمكن تحديد العلاقة بين السّياسة المالية و الاستثمار الأجنبي في الإقتصاد؟

◄ فيما تتمثل جملة الحوافز القانونية المقدّمة في الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي؟ وهل هي كافية لجعل المستثمر الأجنبي يُقبل على الاستثمار في الجزائر؟

◄ هل حققت التدابير والإجراءات المتعلقة بالسياسة الضريبية الغرض المتمثل في تحفيز وجذب الاستثمار في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

♦ إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية.

♦ إستعراض ومقارنة المناخ الاستثماري السائد في كل من الجزائر، وتونس، والمغرب، وذلك لتحديد المزايا التي تمنحها بيئتها الاقتصادية للمستثمر الأجنبي، وكذا لتحديد نقاط الضعف في السياسات الاستثمارية المتبعة من طرفها بغرض تحسينها.

♦ محاولة فهم فعالية وكيفية انتقال السياسة الضريبية من مجرد أداة للتمويل، إلى أداة ضبط إقتصادي وإجتماعي، وبالتالي فهي أداة فعالة للسياسة الاقتصادية وكذا فهم آلية عمل السياسة الضريبية في الجزائر منذ إبرامها للعقود مع الهيآت الدولية، ومدى مواكبة الإصلاح الضريبي للإصلاح الاقتصادي وتقييم مساهمة الجباية في تفعيل الاقتصاد الجزائري، والمساهمة في التخفيف من حدة الإختلالات الاقتصادية.

♦ الوقوف على دور الحوافز الضريبية في تحفيز الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو إجتذاب المزيد منها.

إن إتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة يتوقف على عوامل جذب هذا الاستثمار والحوافز المقدمة لجذبه إلى هذه الدول، وتعد الحوافز الضريبية أحد الأساليب المستخدمة من طرف الدول المضيفة لجذب المستثمرين، والجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية.

حدود الزمنية والمكانية للدراسة:

الحدود الزمنية للبحث تمثلت في الفترة الممتدة من 2002 الى غاية 2014، أما الحدود المكانية فتمثلت في دراسة مقارنة متغيرات الموضوع بين كل من الجزائر وتونس والمغرب.

منهج الدراسة:

إعتمدنا في إعدادنا لهذا الورقة البحثية على المنهج الوصفي لتوضيح آثار السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر ودور المستجدات العالمية الحديثة في التأثير على السياسة الضريبية، كما إستعنّا بمنهج دراسة الحالة المتمثلة في دولة الجزائر، ويظهر ذلك من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من الكتب المجلات والدراسات السابقة، وإحصاءات كل من تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI للفترة الممتدة من (2002 – 2014).

تعريف مصطلحات الدراسة

1. الاستثمار الأجنبي المباشر: ويتمثل في تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع، أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بجزء يبرر له حق الإدارة، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا، أو شركة أجنبية، أو فرعا لإحدى الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة، وحسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة، ويوفر هذا النوع من الاستثمار توليفة من التمويل الطويل الأجل ومن التكنولوجيا والتدريب والتعلم والخبرة الإدارية والتسويقية.

2. المناخ الاستثماري: حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثماري إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية.

3. حوافز الاستثمار: هي حوافز متعلقة بالاستيراد والإعفاءات الجمركية على رؤوس الأموال العينية، والمعدات أو المواد الأولية، والأجزاء والوسائل المتعلقة بعملية الانتاج، واعتمادات ضريبية بالنسبة للرسوم الجمركية المؤداة على المعدات أو اللوازم المستوردة.

الدراسات السابقة:

حسب إطلاع الباحثين وفي حدود ما توفر لديهما من معلومات ومراجع حول موضوع البحث هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في مختلف الجامعات والمجلات العالمية والتي تناولت موضوعي الحوافز و الاستثمار الأجنبي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر نذكرها في الآتي حسب الترتيب الزمني لنشرها:

رراسة **(Abdel Hameed M.Bashir 1999)*** بعنوان (For-eign Direct Investment and (Economic Growth in Some)

*Hameed M.Bashir Abdel, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some MENA countries: Theory and Evidence, Topics in Middle Eastern and North African Economies, Quinlan School of Business, Loyola University Chicago, USA, 1999.

MENA countries: Theory and Evidence، حيث هدفت إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي للفرد في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، تونس وتركيا وذلك خلال الفترة 1975–1990 وقد دلت النتائج على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي ويقود إلى النمو الاقتصادي، وهذا الأثر يختلف من بلد إلى آخر، كما أن الاستثمار المحلي والانفتاح الإقتصادي من أهم عوامل النمو الاقتصادي.

رراسة **(Marouane Alaya)*** مـارس 2004 بعنوان (Investissement Direct Etranger et Croissance Economique)، هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة بين 1973 – 2003، حيث توصلت هذه الدراسة الى أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم إفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تركزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج.

دراسة **ساعد بوراوي**** **(2008)** بعنوان (الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر– تونس–المغرب))، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء وإمكانات دول المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عرض ترتيب هذه الدول في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس مناخ الاستثمار مبرزة أهم المعوقات التي حالت دون استقطاب الاستثمارات إلى هذه البلدان، حيث توصلت هذه الدراسة الى أن سبب الإخفاق في إستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعود إلى وجود جملة من العراقيل والمعوقات التي تشترك فيها الدول المغاربية، ولعل أهمها مشكلة الفساد والبيروقراطية، وانعدام الشفافية، التداخل في صلاحيات الهيئات المكلفة بالاستثمار، مشكلة العقار الصناعي وارتفاع تكلفته، وقلة الأراضي الموجهة للاستغلال، فضلا عن عدم توفر القنوات التمويلية الملائمة، ولاسيما بالنسبة للجزائر والمغرب، وهيمنة السوق الموازية على الأنشطة الاقتصادية في بلدان المغرب العربي، وكذلك ضيق السوق المحلي مقاسا بالدخل الفردي مقارنة بدول منطقة MEDA (الدول المتوسطية).

دراسة **محمد طالبي***** **(2009)** بعنوان (أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.)، هدفت الدراسة إلى محاولة تبيان أثر الحوافز الضريبية التي منحها المشرع الجزائري من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومقارنتها بالحوافز الضريبية الممنوحة بتونس، حيث توصل الباحث إلى أن الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الجزائر ضعيفة بالمقارنة مع دولة تونس، وأن دورها في جذب الاستثمار الأجنبي لم يبلغ هدفه ويأتي بثماره في الجزائر، وهذا ما يستدعي تحسين المناخ الاستثماري وتوجيه الحوافز الضريبية نحو قطاعات معينة ذات مزايا تنافسية، وتخفيض المعدلات الضريبية، والسعي نحو إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي، وكذلك تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

رراسة **(Mohammad Mafizur Rahman and Muhammad Shahbaz)*** مـارس 2011 بعنوان (Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الواردات وتدفق رأس المال الأجنبي على النمو الإقتصادي في باكستان خلال الفترة 1990 – 2010، وقد دلت النتائج على وجود أثر إيجابي ومعنوي للواردات، وتدفق رأس المال الأجنبي على النمو الإقتصادي، ووجود علاقة سببية قوية من الواردات، وتدفق رأس المال الأجنبي بإتجاه الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي.

دراسة **سعاد سالكي**** (2011) بعنوان (دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي–)، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق أدوات السياسة المالية في الواقع الاستثماري خاصة في دول المغرب العربي، وعلى وجه التحديد في الجزائر وتونس، وذلك لتحقيق التنمية وتكييف هذه الاقتصاديات مع الاقتصاد العالمي، ومقارنة السياسات المالية لبعض دول المغرب العربي والإفادة من تجاربها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصلت الدراسة الى أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجد نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي، كما لم تصب النفقات العامة التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب، في حين السياسة المالية في تونس أثبتت جدواها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت هي الأفضل مقارنة بالجزائر من حيث نوع وكم الحوافز الضريبة الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

دراسة **بولرباح غريب***** (2012) بعنوان (العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر)، قام الباحث من خلال هذه الدراسة بحصر جميع العوامل الاقتصادية، السياسية، القانونية والتنظيمية المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي ودراسة المؤشرات الاقتصادية لقياسها، ودراسة واقع هذه العوامل في الجزائر ومحاولة تقييم وضعيتها من خلال

* Alaya Marouane, Investissement Direct Etranger et Croissance Economique, Centre d'Economie de Développement (CED), Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2004.

** بوراوي ساعد، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر تلمسان، الجزائر، 2007 - 2008.
*** طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن علي الشلف، العدد 06، الجزائر،

* Mafizur Rahman Mohammad, Shahbaz Muhammad, Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan, South Asia Economic Journal, vol. 14 no 01, Srilanka, March 2013.

** سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر – دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010- 2011.
*** غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، الجزائر، 2012.

مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث توصّل الباحث الى أن المؤشر المدروس مبني على مجموعة من العوامل في البلد المضيف والتي تجعل منه بلدا محفزا أو طاردا للاستثمارات الأجنبية المباشر، والتقرير عبارة عن ملاحظات، ويحدد نقاط القوة والضعف للبلد المعني، إضافة إلى أنه يقدم النصح بالمزيد من التحسين في العوامل، الشيء الذي يعزز فكرة أن هذه العوامل هي عوامل تحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة، وأن المؤشرات الاقتصادية تعد من بين طرق تقييم هذه العوامل.

أهم ما يميّز الدّراسة عن الدّراسات السابقة:

بعد الإطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلّقة بهذا الموضوع، تبيّن أنّ أغلب الدراسات السّابقة تناولت هذا الموضوع بشكلٍ منفصل دون الربط بين جزئيه بصورة مفصلة، فبعضها تطرّقَ لموضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،fuqih الآخر تناول موضوع حوافز الاستثمار بصفة عامة دون تخصيص، كما ركّزت الدراسات السّابقة على أهميّة العوامل المحفزة للاستثمار المباشر وعوامل نجاحها في اقتصاد نشط تسوده قوانين السوق التنافسية، وبيّنت ضرورة توفير البيئة الملائمة لعمل هذه العوامل.

لذلك، وجد الباحثان أنّه من الضرورة تخصيص عامل من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودراسة ما مدى نجاح هذا العامل في توجيه المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة، وبالتالي رفع رصيدها من العملة الصعبة، والعديد من المزايا التي تسعى أي دولة إلى تنويع موارد اقتصادها في دولة مثل الجزائر، ومقارنة هذا الآداء مع نماذج من المغرب العربي ممثلة في دولتي تونس والمغرب.

محتويات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسيّة:

- أولا: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ثانيا: الحوافز الضريبية ودورها في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ثالثا: فعاليّة الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

أولا: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

1. مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر: يتفق كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على وضع مفهوم محدّد للاستثمار الأجنبي المباشر، يتمثل في أنه ذلك الاستثمار الذي يتم في إقامة مشروعات يملكها ويديرها الأجانب، سواء كانت الملكية كاملة، أو كانت بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع، وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية، أو فروع لشركات أجنبية في الخارج، بمعنى أنّ هذا الاستثمار يتم في أنشطة إستثمارية داخل أي بلد، ويسيطر عليه القائمون في بلد آخر[1]، والموجه للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطّنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم.[2]

2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تزايدت أهميّة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصّعيد العالمي، بعد أن أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، إبتداء من النصف الأول من الثمانينات ومع بداية الألفية الجديدة، حيث تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط الآتية: [3]

- اللجوء إليه أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل.
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق.
- أحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية.
- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ضروري لزيادة درجة الاندماج والتفاعل مع النظام الاقتصادي العالمي.

3. مفهوم ومقوّمات المناخ الاستثماري:

♦ **تعريف المناخ الاستثماري:** يعرف بأنّه: « مجمل الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية. ومن ثَمّ حركة وإتجاهات الاستثمارات، وتشمل الظروف والأوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.)[4]

♦ **مقومات المناخ الاستثماري:** يمكن إيجاز مكوّنات المناخ الاستثماري في العناصر الآتية.[5]

- **النّظام الإقتصادي:** كلّما كان النظام الاقتصادي متجّها نحو الحرية والإنفتاح الإقتصادي وآليات السّوق كلما كان جاذباً للإستثمار والعكس صحيح.
- **النظام السّياسي:** كلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار، وكلما كان ديكتاتوريا كلّما كان طاردا وهذا يرتبط بمدى الاستقرار السّياسي، ويرتبط هذا الأخير بالاستقرار الأمني، فكلما كان النظام الأمني مسيطرا على الأمن وعلى الجريمة كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.
- **النظام البيئي:** ويتكون من مجموعة قيم وعادات وتقاليد المجتمع، فكلّما كانت هذه المكوّنات إيجابية كلّما كانت مشجّعة وجاذبة للاستثمار والعكس صحيح.
- **النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي:** كلّما تميز النظام الإداري بسهولة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات إدارية كان جاذبا للإستثمار والعكس صحيح، كما أنه كلّما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار كفؤة إداريا وتنظيميا كلّما كانت جاذبة للإستثمار

والعكس صحيح.

- **المنظّمون**: كلما توفر عدد من المنظمين الأكْفاء، كلّما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار، أمّا إذا لم يتوفر العدد الكافي من المنظّمين الأكْفاء يكون ذلك طاردا للإستثمار.

- **نظام المعلومات الاستثمارية**: كلما توافر نظام يتيح البيانات والإحصاءات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بشكل مفصل ودقيق ومناسب كلما أدّى ذلك إلى جذب الاستثمار.

- **قوانين وتشريعات الاستثمار**: وتتمثل في القانون الرئيسي للإستثمار في أي دولة من الدول، إضافة إلى مجموعة من القوانين والتشريعات المكمّلة مثل قانون النقد الأجنبي والبنوك، وقانون الضرائب والجمارك... وغيرها من القوانين التي لها علاقة بالاستثمار كما قد يلاحظ ما يلي: كلّما تميزت قوانين وتشريعات الاستثمار بالوضوح والإستقرار والمرونة كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح. كلما تضمن قانون الاستثمار جملة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية أدى ذلك إلى جذب الاستثمار، والعكس صحيح كلما كانت هناك ضمانات كافية للمستثمر كَعدم مصادرة أموال مشاريعه، وحريّة تحويله للأرباح وخروج ودخول عوامل الإنتاج أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي.

- **السياسات الاقتصادية***: كلما كانت هذه السياسات مرنة، واضحة، تتميز بالكفاءة والفعاليّة، وتتماشى والتغييرات والتحولات الاقتصادية على المستوى الكلي، كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح. وأهم هذه السياسات:

- **السياسة المالية****: كلما كانت السياسة تحتوي على جملة من الإعفاءات الضريبية والجمركية، كانت جاذبة للإستثمار، كما أنه كلما كان السعر الضريبي مناسبا ولا يثقل كاهل المستثمر، كان ذلك محفزا للإستثمار، إضافة إلى أنه كلما كان إنفاق الدولة يتجه نحو تهيئة البنى التحتية، كان ذلك جاذبا للإستثمار.

- **السياسة النقدية*****: كلما كانت السياسة النقدية توسعية كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح.

- سياسة التجارة الدولية: كلما كانت هذه السياسة تحرريّة، محفزة لتنمية الصادرات وتتجه نحو تخفيض التعريفة الجمركية كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح، وتنعكس آثار هذه السياسة إيجابا أو سلبا في الحساب الجاري من ميزان مدفوعات البلد المعني، حيث يحقق الحساب المذكور فائضا إذا كانت سياسة التجارة الخارجية جيدة وسليمة، وبالتالي تجلب مستثمرين جددا، أو عجزا في الحالة المعاكسة وتكون منفّرة للمستثمرين.

- أهمية الموقع الجغرافي للدولة المضيفة: يعد الموقع الجغرافي للبلد عامل جذب مهمّ للإستثمارات الأجنبية، حيث يقوم المستثمر بالمفاضلة بين الدول على أساس هذا المعيار، فمثلا يسهم هذا القرب في تخفيض تكاليف النشاط الاستثماري كخفض تكلفة النقل والتّسويق، علاوة على ضمان توافر أسواق محليّة واسعة.

- كفاءة السياسة التعليمية والتكوينية ودعم أنشطة البحث والتطوير: فكلما كانت هذه السياسات كفؤة في مجملها، ساعد ذلك المستثمر الأجنبي من خلال ما يجلبه معه من تكنولوجيا ومعرفة متطورة، ويستطيع بذلك الإعتماد على الخبرات المحلية.

ثانيا:الحوافز الضريبية ودورها في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتنافس الدول المتقدمة والدول النامية على حدّ سواء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لِما له من أهمية في التنمية الاقتصادية، وتحقيق النمو المستدامة ونظرا لهذه الأهمية، قامت العديد من الدول النامية بوضع سياسات وتصميم حزمة من الحوافز تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوليد المنافع التي يمكن أن تجنيها في حال تحقق القدر اللازم من ذلك التدفق نحو اقتصادياتها.

1. مفهوم حوافز الاستثمار وأنواعها: تّعرف الحوافز على أنها أيُّ ميزة اقتصادية قابلة للتقدير تقدم لشركات بعينها أو لأنواع من الشركات، وبتوجيه من الحكومات لغرض تشجيعها للتصرف بالشكل المرغوب وتتضمن الإجراءات والترتيبات التي تصمم بشكل محدد لزيادة معدل العائد من نشاط مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، أو تخفيض (أو إعادة توزيع) لتكاليفه أو مخاطره.[6]

ويؤكد تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن عدد البلدان التي تضمن الحوافز للاستثمار في تزايد مستمر، ويُعزى ذلك إلى موجة العولمة التي خلقت نوعا من التنافس الشديد بين مختلف الدول للسعي لجذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك قامت العديد منها بإجراء تعديلات في بيئتها التنظيمية ونظمها الوطنية الخاصة بهذا الاستثمار لتكون أكثر ملائمة وجذبا لتدفقات الاستثمار.

---

* السياسة الإقتصادية: ينظر الى السياسة الإقتصادية بخصوص مناخ الإستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي: السياسة المالية، السياسة النقدرية وسياسة التجارة الخارجية.

** السياسة المالية: وتعد هذه السياسة من أهم الأدوات الإقتصادية الرئيسية لما لها من تأثيرات على المتغيرات الإقتصادية، إذ تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها.

*** السياسة النقدية: تشير السياسة النقدية الى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير في الاتجاه المرغوب، وقد تكون هذه السياسة انكماشية أو توسعية، وبخصوص مناخ الإستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الاقل في سعر الصرف ومعدل التضخم وكلما كانت هذه السياسة توسعية كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح، على أن تكون هذه السياسة متوافقة مع التغير في حجم النشاط الإقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار.

جدول رقم (01)

التغييرات التنظيمية الوطنية للفترة (2004 2013-)

البند	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد البلدان التي أدخلت التغييرات	80	77	74	49	41	45	57	44	53	59
عدد التغييرا ت التنظيمية	166	145	132	80	69	89	116	67	86	86
الأكثر إيجابية للإستثمار	144	119	107	59	51	61	75	52	64	63
الأقل إيجابية للاستثمار	20	25	25	19	16	24	36	15	24	63
محايدة/غير محددة	2	1	0	2	2	4	4	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الأونكتاد، تقارير الاستثمار العالمي 2012 - 2013.

تظهر الأرقام والبيانات أعلاه أنه خلال الفترة (2004 – 2013) تمّ إحصاء 1036 تعديلا يخصّ الاستثمار الأجنبي المباشر، كان من بينها 76 % من مجموع التعديلات أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. أشكال حوافز الاستثمارات: يمكن تصنيف الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار المباشر إلى ما يلي:

2-1 **حوافز تمويلية**: تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد تكون في شكل إعانات حكومية يمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، والانتاج، وتكاليف الإنتاج المرتبطة بالمشروع الاستثماري، إضافة إلى تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنيّة، وتخفيض معدلات الفائدة على القروض.(7)

2-2 **حوافز ضريبية**: يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف:(8)

- تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي.
- إعفاء صادرات المناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدد تصل إلى 15 عاماً ما بعد مرحلة تشغيل المشروع.
- تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء.
- إمكانية استخدام الاهتلاك المتسارع والإفادة من تقنية القرض الضريبي.

وتعتمد السياسة الضريبية لتحقيق أهدافها على جملة من الأدوات نذكر منها:

♦ **الإعفاء الضريبي**: عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، ويكون الإعفاء دائماً أو مؤقتا، غير أن طريقة الإعفاء الضريبي يشوبها العديد من المشاكل والعيوب منها:

- مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي، فهل تحتسب من تاريخ الموافقة على إنشاء المشروع أو تاريخ بدء الإنتاج؟.
- عند تحقق أرباح ضئيلة من المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط فهذه الخسائر لا يتحقق عليها ضرائب في الأصل.
- لجوء المستثمر إلى تصفية المشروع تجاريا أو صناعات استهلاكية، وربما إنشاء مشروع آخر جديد للتمتع من إعفاء جديد بنفس الدولة أو الإنتقال إلى دولة أخرى للتمتع بإعفاء جديد.

♦ **التخفيضات الضريبية**: هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة، مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجّهات السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

♦ **المعدلات التمييزيّة**: ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محدّدة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

♦ **نظام الاهتلاك**: يعتبر الإهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النّتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الاهتلاك المطبّق، وكلّما كان قسط الإهتلاك كبيرا كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

♦ **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاّحقة**: وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال فترة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.(9)

2-3 الحوافز غير المباشرة:

- تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة امتيازا فيما يتعلق بمركزها في السّوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية، ومنحها مركزا احتكاريا في السوق، كما قد تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات.
- كما قد تلجأ بعض الحكومات المضيفة إلى تخفيض

الرسوم أو الإعفاء منها نهائيا والخاصة باستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء. ..الخ، وتخفيض قيمة الإجارات للعقارات والأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالإضافة إلى إعفائها في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية.[10]

2-4 حوافز أخرى: وتمنح هذه الحوافز وفق شروط معينة يتم الإتفاق عليها مثل:[11]

- عدم فرض قيود على التملك الكلّي أو الجزئي للمشروعات الاستثمارية.
- تخفيض قيمة إيجار العقارات والأراضي الخاصة بالاستثمارات.
- تقديم مساعدات خاصة للبحوث والدراسات الهادفة إلى توسيع المشروعات القائمة.
- إقامة أنظمة المناطق الحرة.
- تحويل الديون إلى مساهمات لتعويض الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد الكلي.

وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر، وبالتالي إمكانية تحقيق معدّل عائد مرتفع[12]، ويمكن إجمال أنواع الحوافز المالية «الضريبية» في الشكل التالي:[13]

شكل رقم 01

هيكل نماذج الحوافز الضريبية

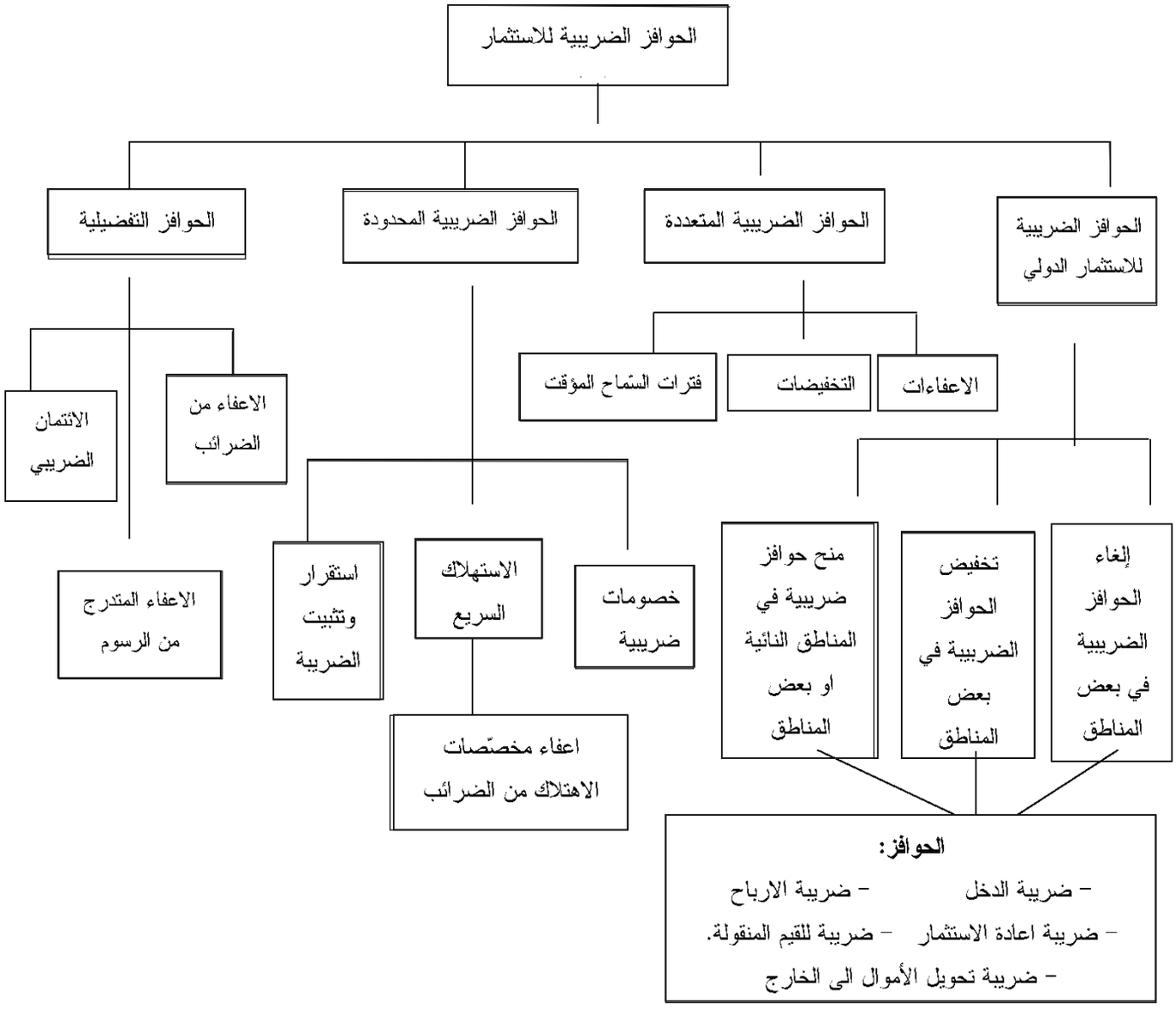

المصدر: فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 84.

3. تأثير الضريبة على الاستثمار الأجنبي المباشر:

مما لا شك فيه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من بلد إلى أخر سعيا لتحقيق أكبر عائد ممكن، هذا ولأن الضريبة تعتبر عنصرا مؤثرا على حجم الأرباح، وبالتالي يعد المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي إستثمار على اعتبار أن الضريبة أداة مهمة للتأثير على الميل الاستثماري وذلك لأن زيادة الضرائب المباشرة تؤدي إلى تخفيض من قيمة الاستثمار.

إنّ للحوافز الضريبية دورا مهما في تحسين المناخ الاستثماري للدولة المضيفة، نظرا لما يقدمه من مزايا، فيمكن للدول المضيفة استعمالها أداة لتوجيه الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المهمة، وذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية، ويتجسد ذلك عموما من خلال منح قدر أكبر من الإعفاءات والحوافز الضريبية للمشاريع الاستثمارية التي تتجه إلى تلك القطاعات الاقتصادية.

كما يمكن للمعاملة الضريبية التفضيلية أنْ تؤدي دورا مؤثرا في تشجيع الصناعات التصديرية بتوفير تسهيلات لمداخيلها ومخرجاتها، حيث يمكن استخدام الأسعار الضريبية أداة جذب للمشروعات الاستثمارية، وذلك من خلال تقديم معاملة متميزة لنوع معين من النشاط، أو مجموعة معينة من المكلفين أي التمييز عند تحديد سعر الضريبة وفقا للسعر العادي أو استخدام الإعفاء الضريبي بطريقة تسمح لها بأن تمارس دورا مهما في التأثير على حجم الاستثمارات، ونمط توزيعها بين القطاعات المختلفة، مما يشجع المستثمر على الاستثمار في الدولة التي تعطي هذا الحافز نظرا لأهميته لجأت إليه مختلف الدول النامية منها.

إضافة إلى ذلك يمكن استخدام الاهتلاك المتناقص الذي يؤثر على قرار الاستثمار ويوجه نحو الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق مزيد من الفعالية في عملية التنمية، أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات والمعدات والموارد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري التي تكون لازمة لإنشائه وتشغيله أو التوسع فيه.[14]

ونظرا لفعاليتها في توجيه السياسات الاقتصادية التي تهدف الي جذب رؤوس الأموال، فقد ذهبت العديد من الدراسات مثل هيلينر 1973، ويلس 1986، رولف 1993 الى إعطاء الحوافز الضريبية التي توفرها الدولة المضيفة اهتمام كبير، فيما توصل)كابل، بيرود،1987) وروث وأحمد،1987) وليم،1983)، إلى أن الإعفاءات الضريبية والجمركية ليس بعامل مؤثر في علمية صنع القرار الاستثماري، وإن بدت أهمية الإعفاءات الضريبية بالنسبة للاستثمار من أجل خدمة السوق المحلي، وعلى الرغم من ذلك فإن الإعفاءات الضريبية والجمركية يمكن أن يكون لها تأثير فعال إذا ما كانت العوامل الأخرى غير الضريبية تعمل بإيجابية وفي صالح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[15]

ثالثا: فعاليّة الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

1. إجراءات الإصلاح الضريبي المشجعة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

من أجل تنمية اقتصادها، وبعث عجلة التنمية عمدت الجزائر إلى إحداث قوانين وتبني إصلاحات في مختلف القطاعات. ومن أهمها الاستثمار والجباية، لما يشكلان من أهمية قصوى في الاقتصاد الوطني، وعليه فقد احتوت قوانين الاستثمار والضرائب عدة تحفيزات وبرامج تنموية تعمل على ترقية الاستثمار، ومن ثم تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، وإنعاش الصادرات خارج المحروقات وامتصاص البطالة واستعمال الأداة الضريبية بفعالية التي من شأنها أن تحفز الاستثمار أكثر فأكثر، بناء على إمتيازات مختلفة.

وما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بقوانين الاستثمار التي سبقت قانوني 1993 و2001 أنها لم تكن ذات فعالية في تنمية الإقتصاد الجزائري، وأدت دورا ثانويا في ترقية الاستثمار، وهذا يعود إلى جملة النقائص التي نلخصها في نقطتين:[16]

- قلة الإمتيازات الضريبية وعدم فعاليتها، وتهميش القطاع الخاص التركيز على للقطاع العمومي كمحرك للاستثمار في الجزائر.
- إحتوائها على الكثير من التعقيدات البيروقراطية، وعدم ملائمة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك المرحلة.

1-1 الإمتيازات الضريبية في قانون الاستثمار 93/12 المؤرخ في 5 /10 /1993:

جاء هذا القانون تزامنا مع الإصلاحات الضريبية التي شرعت فيها الجزائر في سنة 1992، ويهدف هذا القانون إلى تحرير الإقتصاد الجزائري، وذلك من خلال إرساء قواعد السوق وإعطاء الأهمية الكبيرة للقطاع الخاص من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمار القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل المشاركة في عملية التنمية، ويمنح هذا القانون امتيازات ضريبية حسب أنظمة معينة وهي كالتالي:[17]

- **النظام العام**: تتمتع الاستثمارات التي ينجزها الأشخاص الطبيعيون والمعنيون المحليون، أو الأجانب في إطار هذا النظام بالحد الأدنى المضمون من الامتيازات الضريبية، جمركية وإجتماعية [18] وهي ضمن المواد 17، 18، 19 من المرسوم التشريعي رقم 93/12ويتم الإفادة من المزايا الضريبية وفق النظام العام من المرسوم التشريعي على مرحلتين مرحلة إنجاز المشروع، ومرحلة استغلال المشروع.

- **مرحلة إنجاز المشروع**: تستفيد المشاريع الاستثمارية لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات من الامتيازات التالية، إلا إذا صدر قرار خلاف ذلك عن الوكالة يحدد مدة أطول حسب المادة 14 من القانون 93/12.[19]

♦ **مرحلة استغلال المشروع**: إبتداء من تاريخ استغلال المشروع، يتم الإفادة من: الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي* والرسم على النشاط الصناعي والتجاري مع تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة من 2 سنة إلى 5 سنوات، إضافة إلى مزايا أخرى يحددها القانون 12/93 في المادة 14.

– نظام المناطق الخاصة: لقد ميّز قانون الاستثمار لسنة 1993 ضمن المناطق الخاصة، بين مناطق التوسع الاقتصادي والمناطق الواجب ترقيتها، فمناطق التوسع الاقتصادي هي تلك المناطق التي تتمتع بإمكانيات طبيعية وبشرية ومادية، أمّا المناطق الواجب ترقيتها فهي المناطق التي تفتقر لهذه الإمكانيات، **وتستفيد هذه المناطق ضمن المناطق الخاصة من الامتيازات الضريبية التالية حسب المراحل**:

أ. مرحلة إنجاز المشروع: تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة في فترة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة، بالامتيازات التالية:

– الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.

– تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدره0،5% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

– الإعفاء بالنسبة للسلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمارات من الرسم على القيمة المضافة سواء كانت مستوردة أو منتجة في السوق المحلية.

– تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، ويمكن أن تكون هذه السلع موضوع تنازل وتحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

ب. مرحلة الاستغلال المشروع: تستفيد الاستثمارات في المناطق الخاصة ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال بناء على قرار الوكالة من الإمتيازات التالية:[20]

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، طيلة فترة أدناها خمس سنوات وحدها الأقصى عشر سنوات من النشاط الفعلي.

– إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات.

– تخفيض 50% من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط بعد إنتهاء فترة الإعفاء.

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، وذلك حسب رقم أعمال الصادرات بعد انتهاء فترة الإعفاء.

– تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة خمس سنوات قابلة للتمديد، بناء على قرار الوكالة.

– نظام المناطق الحرة: تعرّف المناطق الحرة بأنها مناطق تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات وأنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشتمل على مطار أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ [21]، وتستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة من مزايا ضريبية حددتها المادة 28 من المرسوم التشريعي رقم 12/93، إذ تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الخاصة بعنوان نشاطها من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الضريبي وشبه الضريبي والجمركي ما عدا:

– الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع.

– المساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الإجتماعي.

– كما تستفيد هذه الاستثمارات من المزايا التالية:

– الإعفاء فيما يخص عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب.

– يوظف العمال الأجانب الذين جرى توظيفهم وفقا للمادة 33 من المرسوم رقم 12/93 بدون شكليات مسبقة عمالا تقنين ومؤطرين من جنسية أجنبية بدون تحديد عدد العمال لكل مؤسسة، ويخضع توظيف العمال الأجانب في المناطق الحرة إلى التصريح لدى مصالح التشغيل المختصة إقليمياً فقط، ويخضع هؤلاء العمال لنظام الضريبة الجزافية على الدخل الإجمالي بنسبة 20 % من مبلغ أجورهم. [22]

2–1 الامتيازات الضريبية في قانون الاستثمار 03/01 المؤرخ في 20 /08 /2001: يعتبر الأمر 03/01 إمتدادا للقانون السّابق ومنح الامتيازات التالية:

♦ **في النظام العام**: فيما يخص مرحلة إنجاز الاستثمار، وبالنسبة للنظام العام فتستفيد المؤسسة المستثمرة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع، والإعفاء من حقوق نقل الملكية مقابل كل الاقتناءات التي تمر في إطار الاستثمار المعني، كما تستفيد من

---

* الدفع الجزافي: هو عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض علي الأفراد الطبيعيين والمعنويين لمختلف الهيئات المقيمة في الجزائر والمكلفة بدفع الرواتب والأجور للمستخدمين، حيث يتم تقدير وعاء الضريبة هنا بطريقة جزافية بالإستناد إلى بعض القرائن والأدلة التي لها صلة وإرتباط وثيق بالنشاط الخاضع للضريبة، وتلجأ الإدارة الضريبية عادة إلى تطبيق هذه الطريقة عندما يمتنع المكلفون عن تقديم إقراراتهم الضريبية، أو لأنهم لا يتمكنون من ذلك لعدم وجود دفاتر محاسبية منتظمة وأمينة تبين القيمة الحقيقية لوعاء الضريبة، وغالبا ما يفرق بين نوعين من التقدير الجزافي:
- الجزافي القانوني: يستعمل خاصة في تقدير الأرباح الصناعية حيث يحدد القانون المعامل الذي تفرضه القيمة الإجبارية للإستثمار بناءا علي بعض المعطيات المتوفرة والقرائن القانونية الذي يحددها المشرع.
- الجزافي الإتفاقي: تجرى إدارة الضرائب إتفاق مع الممول حيث أن رقم أعماله المسجل في الدفاتر المحاسبية بناءا عليه تحدد مصلحة الضرائب المبلغ الواجب دفعه.

تطبيق معدل مخفض لجمركة التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

أمّا فيما يتعلق بمرحلة الاستغلال ولمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة منصب شغل، وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الضريبية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

وتمدد هذه المدة إلى خمس سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي تحدث مائة وواحد منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط، و/أو الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها.

♦ **في النظام الخاص**: بالنسبة للنظام الخاص فتستفيد الاستثمارات التي تتم في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة والاستثمارات ذات الأهمية الخالصة بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا خاصة تتمثل فيما يلي:

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بمعدل مخفض قدره 0.2 %فيما يتعلق بالعقود التأسيسية والزيادات في رؤوس الأموال.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مشتراة من السوق المحلي.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل لكل الاقتناءات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار، وتتكفل الدولة جزئيا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالهياكل التحتية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

أمّا فيما يخص مرحلة الاستغلال، فتستفيد المؤسسة من جملة من الامتيازات وهي كالآتي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني لمدة عشر سنوات كاملة.
- إعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك التي من شأنها تحسين وتسهيل الاستثمار.[23]

وتجدر الإشارة أنّ الأمر 03/01 لم يفرق بين المؤسسات المستثمرة الوطنية والأجنبية، ولا بين المستثمر العمومي والخاصّ، ولا بين الشخص الطبيعي والمعنوي، إذ حظي الجميع بمعاملة عادلة ومنصفة.[24]

2. **مقارنة قانون الاستثمار في الدول المغاربية**:

من أجل معرفة مدى مسايرة التشريع الجزائري للاستثمار مع تشريعات الدول الأخرى التي تهدف أيضا إلى جذب الاستثمار الأجنبي نقارن فيما يلي من خلال جدول رقم 02 [25] بين كل من الجزائرو المغرب وتونس فيما يتعلق بالحوافز الضريبية الجمركية والمالية المقدمة من كل دولة.

جدول رقم (02)

مقارنة الإعفاءات الضريبية والجمركية بين الجزائر، المغرب وتونس.

الضرائب والرسوم	الجزائر حسب الأمر الصادر سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار	المغرب حسب مدونة الاستثمار الصادرة سنة 1995	تونس حسب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993
الرسم على القيمة المضافة	–حسب النظام العام يتم إعفاء السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. –حسب النظام الإستثنائي يتم إعفاء السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار مهما كانت مستوردة أو مشتراة من السوق المحلي.	الإعفاء أو التعويض في حالة الاستيراد أو الحصول من السوق المحلي على سلع التجهيز، الآلات وأدوات الإنتاج.	–حوافز تشجيعية مشتركة: الإعفاء إلى حدود 10 % على الواردات أو الحيازة المحلية لتجهيزات الإنتاج حسب القوائم ماعدا السيارات المحلية. –حوافز خاصة حسب القطاعات ذات الأولوية، التخفيض إلى معدل 10% أو الإلغاء الكلي حسب طبيعة التجهيزات مستوردة أو محلية.
التقييم	يتميز القانون الجزائري بالإعفاء الكلي دون تمييز، فهو يماثل القانون المغربي، بينما نجد أنّ القانون التونسي لا يقدم الإعفاء الكامل، ولكنه يعطي الأولوية حسب القطاعات الاقتصادية.		
حقوق التسجيل	الإعفاء من جميع حقوق التسجيل على جميع العمليات ذات العلاقة بالاستثمار (نظام عام أو إستثنائي) تطبيق رسم ثابت على التسجيل بمعدل مخفض يقدر بـ 2 بالألف على العقود التأسيسية أو رفع رأس المال، حسب النظام الاستثنائي.	–الإعفاء بالنسبة لعقود الحصول على عقارات الاستثمارات مع ضمان التأكد من إنجاز المشروع في أجل أقصاه 24 شهر. –معدل 2.5 % على عقود حيازة الأراضي للبناء.. –معدل أقصى 0.5 % على المساهمات الخاصة بتأسيس أو رفع رأسمال الشركات.	–الإعفاء أو تعويض الحقوق التسجيل على عقود تحويل الملكية، خاصة في القطاعين الفلاحي والسياحي. –منح مزايا في شكل فرض رسم ثابت على عقود التسجيل الخاصة بالشركات أو التحويلات العقارية.
التقييم	يقدم القانون الجزائري مزايا كثيرة للمستثمرين مقارنة بالتشريع التونسي والمغربي، مع تطبيق نسبة جدّ مخفضة تصل إلى 2 بالألف على العقود التأسيسية أو رفع رأس المال.		

الضرائب والرسوم	الجزائر حسب الأمر الصادر سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار	المغرب حسب مدونة الاستثمار الصادرة سنة 1995	تونس حسب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993
الضرائب على أرباح الشركات والضريبة على الدخل	بعد التأكد من البداية الفعلية لاستغلال المشروع (النظام الاستثنائي) يستفيد المستثمر من إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من دفع الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي وعلى الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي والرسم على النشاطات المهنية	–الإعفاء الكلي من دفع الضريبة على أرباح الشركات تطبق على رقم الأعمال الخاص بالصادرات والمحقق بالعملة الصعبة لصالح الشركات المصدرة لمدة سنوات الأولى ثم التخفيض إلى 50 % فيما بعد لمدة 5 سنوات بالنسبة للشركات المقيمة في المناطق المحرومة باستثناء بعض الشركات.	الإعفاء من دفع الضرائب الخاصة بأرباح الشركات وبالدخل حسب طبيعة النشاط يمكن أن تصل إلى 100 % بالنسبة للأرباح المحققة نتيجة عمليات التصدير لفترة تصل إلى 10 سنوات وبتخفيض 50 % فيما بعد.
التقييم	يمنح القانون الجزائري أطول مدة إعفاء كلي تصل إلى 10 سنوات دون تمييز بين قطاعات النشاط، بينما نلاحظ أنّ هذه المدة تقدر بـ 5 سنوات في المغرب مع الإشارة لامتياز خاص لصالح المؤسّسات العاملة في قطاع الحرف والصناعات التقليدية، ويركز التشريع التونسي على إعطاء مزايا خاصة لصالح المؤسسات المصدرة، بينما يفتقد التشريع الجزائري هذا العنصر على الرغم من الدعوات الرسمية لتشجيع التصدير.		
الرسوم والضرائب العقارية والمحلية	الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية لمدة 10 سنوات	–الإعفاء بشروط على الأرباح العقارية. –الإعفاء خلال 5 سنوات على الرسم الحضري على البناءات الجديدة والإضافة في البناءات وآلات الإنتاج.	الإعفاء من عدة رسوم أخرى خاصة بالنسبة للمؤسسات المقيمة في المناطق المراد تنميتها والاتجاه العام هو الحد من الإعفاء في الرسوم المحلية بهدف عدم الأضرار بميزانيات الجماعات المحلية.
التقييم	يقدم القانون الجزائري الإعفاء الأهم مقارنة بما هو معمول به في كل من تونس والمغرب إذ تصل مدة الإعفاء في الجزائر إلى 10 سنوات دون أيّة شروط، بينما تفرض شروط للإفادة من الإعفاء في المغرب وبمدة تقدر بـ 5 سنوات، في حين تنتهج تونس مبدأ الإعفاءات الخاصة حسب مناطق تواجد المؤسسات.		
الرسوم الجمركية	تطبيق الرسم المخفض فيما يتعلق بالحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة المستعملة مباشرة في تحقيق الاستثمار.	رسم بين 2.5 % و10 % كحد أقصى على السلع التجهيزية والأدوات وقطع الغيار الضرورية لترقية وتطوير الاستثمار.	–الحوافز المشتركة يتم تخفيض المعدل إلى 10 %. –الحوافز الخاصة حسب قطاعات النشاط يمكن أن تصل إلى الإعفاء أو التعويض بمعدل 10 % إلى غاية تطبيق نظام المناطق الحرة للشركات المصدرة هذه الإعفاءات تخص السلع والتجهيزات الضرورية لإنجاز الاستثمارات.
التقييم	بعد تعديل معدلات الرّسوم الجمركيّة، يمكن القول إن هناك تقاربا في معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات من السلع التجهيزية المستعملة مباشرة في الاستثمار، ولكن تعد معدلات الرسوم المطبقة في الجزائر أعلى من الرسوم المطبقة في تونس والمغرب، كما ينص القانون التونسي على إمكانية الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية من المناطق الحرة التي تخص الاستثمارات الموجهة للتصدير		
–الحوافز المالية الخاصة بتكفل الدولة بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار	–تكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات أشغال الهياكل القاعدية الضرورية لإنجاز الاستثمار.	–تستفيد بعض المؤسسات التي توفر بعض المعايير لمشاركة الدولة في النفقات الخاصة بالحصول على الأراضي أو نفقات الدراسة والهياكل القاعدية بمصاريف التكوين المهني للعاملين وبنفقات تهيئة المناطق الصناعية.	– تقدم الدولة علاوات حسب طبيعة الاستثمار من أجل تمويل المشروع من حيث نفقات الدراسة والهياكل القاعدية.
–الإنجازات المحاسبية	–منح مزايا إضافية ليست تلقائية مع إمكانية ترحيل الخسائر وتمديد حساب الإهتلاك	–من الناحية المحاسبية يتم تخصيص مؤونة للاستثمار أو من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل حسب بعض الشروط مع إتباع أسلوب الاهتلاك المنزلي.	– إتباع أسلوب الاهتلاك المنزلي في حساب أقساط الاهتلاك
التقييم	يفيد المستثمرون في الجزائر من التكفل التام للدولة بتهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بالهياكل القاعدية الضرورية للإستثمار، وهي الإجراءات نفسها المطبقة في كل من تونس والمغرب، لكن الملاحظ أن المشكلة في الجزائر تتمثل في عدم قيام السلطات المحلية في كثير من الأحيان بتهيئة المناطق المخصصة للإستثمار وهو ما يعيق تنفيذها بالتبعية.		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

.Cnuced, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Genéve, 2004, pp 106,110 -

– ما ورد في الأمر 03/01 المؤرخ في 20 /8 /2001، مرجع سابق، ص ص04 – 09.

من خلال مقارنة تشريعات الاستثمار في الدول الثلاث، يتبين لنا أن المشاريع الاستثمارية في الجزائر تتميز ببعض الخصوصيات المحددة في النقاط الآتية:

– لا يفرض التشريع الجزائري شروطا أو واجبات معينة

على المستثمر الأجنبي ليستفيد من الامتيازات مثل اشتراط القيام بالتصدير أو توفير مناصب عمل محلية، ولكنه يعد المستثمر بامتيازات كثيرة عن الطريق التفاوض المباشر بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإعتباره ذا قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

- فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية نلاحظ وجود ازدواج في الإعفاءات الضريبية فهي مذكورة في كلا النظامين العام والاستثنائي (الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية).

- يعد معدل الضريبة على أرباح الشركات المحددة بـ 30 % الذي تم تخفيضه الى 25 % فقط بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 تماشيا مع الاتجاه العام لدول المنطقة 30 % في تونس و 35 % في المغرب.

- يذكر العديد من المستثمرين الأجانب أنّ الضرائب الأخرى مثل الدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني تعد مرتفعة نسبيا مقارنة بالدول الأخرى، فإذا كانت النسبة في الجزائر تتراوح بـ 2.5 % و3 % فإن المتوسط في البلدان المجاورة بالنسبة للرسم على النشاط المهني تقدر بـ 1 %.

- النظام الضريبي الجزائري يعد أحد المعوقات الرئيسية للاستثمار في نظر أغلب المستثمرين، وذلك حسب الدراسات التي قام بها البنك الدولي والتي شملت حوالي 600 مؤسسة[26]، فالنظام الضريبي الجزائري يتميز بوجود العديد من النقاط الغير واضحة مما يزيد من عدد التأويلات للإدارات المختلفة للضرائب.

3. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة 2002 - 2014:[27]

3-1 حصيلة الاستثمارات الإجمالية في الجزائر للفترة 2002 - 2012: حسب إحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2012 أبرزت المعطيات التالية:

- 32 004 مشاريع منجزة، أي نسبة 91 % من الكل.
- 2 580 مشروع لم يتم إنجازه أي نسبة 7 %.
- 593 مشروع تم التخلي عنه أي نسبة 2 %.

أما فيما يتعلق بالمنجزات الإجمالية خلال نفس الفترة فكانت كالآتي:

- 32 004 مشاريع منجزة، أي بنسبة 91 % من الكل.
- 2547 مليار دج أي حوالي 31.8 مليار دولار أمريكي.
- تم خلق حوالي 300 000 منصب شغل.

الأجنبية منها:

- 410 مشاريع استثمارية أجنبية تم إنجازها.
- 803 مليار دج أي 1/3 من الاستثمارات المنجزة.
- 42 959 منصب شغل تم استحداثها للأجانب أي بنسبة 14 %.

وتتوزع المشاريع الأجنبية على القطاعات التالية موضحة في الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم (03)

توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة 2002 - 2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الصناعة	220	56	599200	% 74	23450	% 57
الخدمات الصناعة	97	23	167118	% 21	10363	% 24
البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك	63	15	12082	% 01	6698	% 14
النقل	16	04	3991	% 00	505	% 01
الفلاحة	06	01	887	% 01	82	% 02
الصحة	05	01	6192	% 00	737	% 00
السياحة	03	01	13587	% 02	1124	% 01
المجموع	210	100	803057	% 100	49959	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، على الموقع الالكتروني وتاريخ الإطلاع الآتيين: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement, 11/08/2015, 13: 58

الشكل رقم (02)

توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة -2002 2012

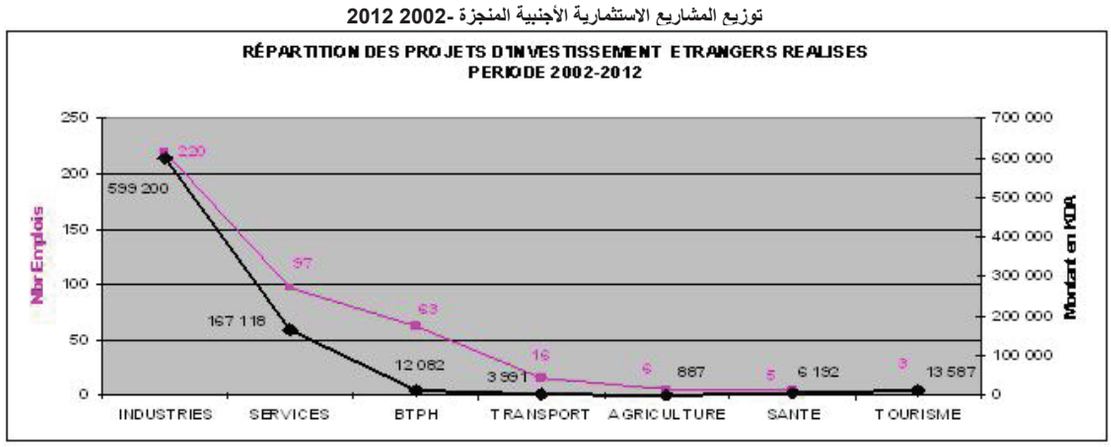

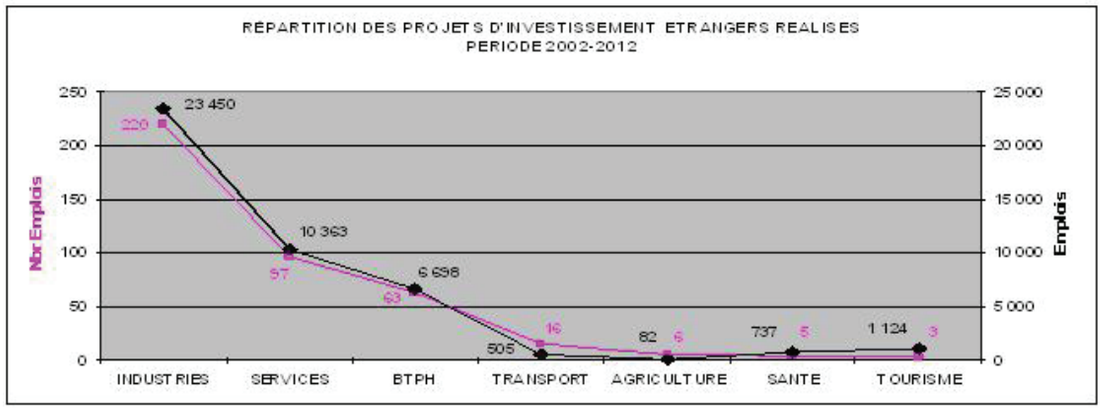

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، على الموقع الالكتروني وتاريخ الإطلاع الآتيين: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement, 11/08/2015, 13: 58

3-2 حصيلة الاستثمارات الاجمالية في الجزائر لسنة 2014: تعتبر سنة 2014 من أفضل السنوات في مجال الاستثمارات المصرح بها (9.904) منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وهو مؤشر يدل على التطور مقارنة بسنة 2013، ويمكن إبراز هذه المقارنة لعدد المشاريع، وما حققته من عوائد مالية ومناصب شغل لسنتي 2013 و2014 من خلال الجدول التالية:

جدول رقم (04)

مقارنة المشاريع الاستثمارية الإجمالية المنجزة خلال سنتي 2013 - 2014

المشاريع	عدد المشاريع			عائد الاستثمار بمليار دج			مناصب الشغل		
	2013	2014	التباين %	2013	2014	التباين %	2013	2014	التباين %
المحلي	8830	9799	11	1384	2022	46	131861	132784	0,70
الأجنبي	65	105	64,54	332	170	-48,80	17082	18175	6,40
المجموع	8895	9904	11	1716	2192	28	148943	150959	01

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، على الموقع الالكتروني وتاريخ الإطلاع الآتيين: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement, 18/07/2015, 13: 58

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدد المشاريع الاستثمارية سواء المحلية أو الأجنبية قد تزايد من سنة 2013 إلى 2014 بنسبة تباين 11% و64،54% على التوالي، أما من حيث العائد المحقق فكان هناك تراجع بالنسبة لمداخيل المشاريع الاستثمارية الأجنبية بمقدار 48،80-% وهذا راجع للأهمية النسبية لهذه المشاريع، بينما مناصب الشغل التي حققتها المشاريع الاستثمارية فقد تزايد من سنة 2013 إلى 2014 بنسبة تباين قليلة جدا محليا قدرت ب 01%، أمّا أجنبيا فبنسبة 6،40%، إلا أنّ هذه النتائج الإيجابية التي تبشر بآفاق واعدة، والتي تم تسجيلها في سياق وطني يتسم بتحديات جديدة تتعلق بانخفاض أسعار النفط، والتي

ينبغي أن تشجعنا وتحفزنا على تقديم ومضاعفة جهودنا لضمان بروز اقتصاد حديث ومتنوع، بعيدا عن شبح وهاجس الاعتماد على النفط والغاز والتي تسهم حاليا بالجزء الأكبر من دخل البلاد.

4. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب (2005 – 2014) وعلاقتها بالحوافز الضريبية

جدول رقم05

تطور صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تونس والمغرب (2005-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي. (28)

السنة الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1081.1	1795.4	1661.8	2.593	2.746	2.264	2.301	1.499	1.691	1.600
تونس	783	3.308	1.616	2758.6	1.687	1.513	1.148	1.603	1.096	1878.6
المغرب	1.654	2.449	2.804	2487.1	1.951	1.574	2.568	2.728	3.358	3.580

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على:

- وزارة الاقتصاد والمالية في المغرب، مجلة المالية، العدد 23، أفريل 2014، ص32.

- UNCTAD, World Investment Report 2008, Annex Table B1.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، الكويت، ص 49.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007، الكويت، ص 60.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012 – 2013، الكويت، ص 75.

– الجريدة 24، مقال بعنوان: المغرب خامسا من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية، جريدة الكترونية غغربية، على الموقع وتاريخ الزيارة الآتيين: http://www.aljari-da24.ma/p/economie/69817, 7/8/2015, 12.00.

تحليل الجدول السّابق:

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

بالرغم من الحوافز الضريبية الممنوحة في كل من تونس والمغرب أفضل من نظيرتها في الجزائر، إلاّ أنّ ما نلاحظه أنّ حجم التدفقات لهذه الأخيرة أكبر من تلك المسجلة في كل من تونس والمغرب، ما يؤكد نتيجة الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

فقد ارتفع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس لعام 2006 عن عام 2005، ويعود ذلك إلى ما حققته تونس من نجاح كبير في تحسين مناخ الأعمال، كما تعد من أوائل الدول في خفض تكاليف وإجراءات إنشاء الشركات وحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى تنفيذ برامج الخوصصة التي تعد كذلك من أوائل البرامج في الدول العربية، إذ أن تونس كانت سباقة في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي مقارنة بالدول العربية.

وبخلاف دول عربية عديدة وعلى رأسها تونس، استطاعت الجزائر والمغرب تفادي إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر إثر الأزمة المالية العالمية وانتفاضات الربيع العربي عام 2011 لأسباب منها جهود الترويج للمملكة كقاعدة التصدير لأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، ومع إرتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، يمتلك المغرب سلسلة القيمة للصناعات التحويلية ولاسيما في الصناعات الجوية والسيارات، أما الجزائر فقد استضافت مشروعات كبيرة من مستثمرين خليجيين في مجالي المصارف والعقار، ومن الأردن في مجال صناعة الدواء وقطاع الطاقة.

لتواصل التدفقات الواردة إلى الجزائر ارتفاعها لاسيما في سنة 2008 أي بلغت مستوى 2.593 مليار دولار، وذلك كنقطة تحول كبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر، ثم قفزت هذه التدفقات إلى حجم 2.746 مليار الاستثمار الأجنبي المباشر دولار سنة 2009 لتكون بذلك أحسن سنة سجلت بها الجزائر أكبر حجم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية يومنا هذا، على اعتبار أن حجم هذه التدفقات عرف بعد ذلك تراجعا محسوسا، حيث بلغت التدفقات مستوى2.571، 2.264 و 1.484 مليار دولار وذلك في كل من السنوات 2011،2010 و 2012على التوالي ويرجع هذا الارتفاع والتحسن في جاذبية الجزائر عموما إلى الفرص الكبيرة التي خلقتها الجزائر، بالإضافة إلى مزايا موقعها، بفضل المخططات الخماسية للتنمية والتي تمركزت أغلبها في مجال البناء والأشغال العمومية مما أسهم في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب إضافة إلى رؤوس الأموال التي ظلت تتدفق في قطاع المحروقات، وذلك بالرغم من تبعات الأزمة العالمية لسنة 2008. (29)

في حين حافظت المغرب على عتبة المليار دولار لتحافظ على زيادات مستمرة في تدفق الاستثمار الأجنبي الذي يعدّ المؤشر الرئيسي على تحسن مناخ الأعمال في هذا البلد لأنه يعكس قدرته على جذب المستثمرين الأجانب.

بعد التأكد من التراجع أو التذبذب في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس لا بد لنا من التعرف على أسباب هذا التّراجع، وهي في الغالب تأتي ضمن فرضية جبن رأس المال الذي يهرب عند توقع ارتفاع درجة المخاطرة، والتي صاحبت ما يسمى بثورات الربيع العربي، ولكن لو أردنا أن نضع هذه الأسباب فيمكن أن تكون على الشكل التالي: (30)

♦ الإضرابات السياسية والاجتماعية المصاحبة لثورات الربيع العربي.

♦ عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي للاستثمارات الأجنبية بصفتها مراكز قوى للنخبة الحاكمة في دول الربيع العربي.

♦ ارتفاع درجة المخاطرة في دول الربيع العربي.

♦ انخفاض معدل العائد المتوقع على رأس المال للعملية الاستثمارية.

♦ سوء التوقعات المستقبلية بالنسبة للنشاط الاقتصادي، وانخفاض مستوى الدخل ومعدل النمو في الناتج المحلي.

♦ صاحب هذه الثورات الأزمة المالية العالمية وانخفاض التصنيف الائتماني لبعض الدول ذات المراكز المالية المتقدمة، مثل فرنسا أدى إلى زيادة مخاطر الائتمان في هذه الدول فخرجت رؤوس الأموال بحثا عن ملاذ أخر أكثر أمناً.

5. الملائمة بين جذب الاستثمار الأجنبي والمحافظة على الإيرادات الضريبية في الجزائر: إن الإعفاءات الضريبية لم تكن ذات فعالية في جذب الأنواع المرغوبة من الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الطبيعة طويلة الأمد، والمتفاعلة مع بقية القطاعات الاقتصادية والمحفزة للنمو القابل للإستمرار، وعليه من الواجب إتباع بعض الترتيبات لتفعيل أثر الضرائب في جذب الاستثمارات الأجنبية.

5-1 لكي يتمتّع المستثمر الأجنبي بمزايا الإجازة الضريبيّة كاملة، فلابد أن يلجأ إلى الاستثمارات التي تحقق أرباحا ضخمة في السنوات الأولى من مزاولة النّشاط، ولكن نجد أن الإجازة الضريبية قد سجّلت نجاحا على مستوى الدول النامية في جذب ذلك النّوع من الاستثمارات ذات السّيولة المرتفعة والكسب السّريع والخطر المحدود، ولذلك كانت معظم المشروعات التي اتّجهت إلى الدّول النّامية مشروعات تجاريّة أو صناعات استهلاكيّة، وكثيرا ما يلجأ هذا النّوع من المستثمرين بعد انتهاء فترة الإجازة الضريبيّة إلى تصفية المشروع وإنشاء مشروع آخر ليتمتع بإعفاء جديد في نفس الدولة أو تصفية المشروع والانتقال إلى دولة نامية أخرى ليتمتّع بإعفاءات جديدة، ولا شك أن الآثار السلبية لمثل هذا النوع من الاستثمارات تفوق بكثير آثاره الايجابية، ويظهر في هذا الإطار أهمية إنشاء هيئة متخصّصة لفحص طلبات المستثمرين والتصريح لهم بإقامة المشروع، وذلك بتحديد المجالات المرغوبة والتّي تعتبر ذات أهميّة بالنسبة لاقتصادها وإعطائها الأولوية في منح التّراخيص، مع ربط الإعفاء الضريبي بأهميّة المشروع في تحقيق خطط التنمية في الدولة المضيفة.[31]

5-2 ضرورة الاندماج السريع في المنظمة العالمية للتّجارة: وبإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالميّة للتجارة، يمكنها خلق محيط أكثر ملائمة لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات جديدة للاستثمار خاصة فيما يتعلّق بحماية الملكية الفكرية للمؤسسة لا سيّما براءات الإختراع كعلامات الإنتاج، كما أن انضمام الجزائر إلى هذه المنظّمة سيمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التّجارة، والتي تعدّ باستثمارات مهمة عليها خاصة مع الإفادة من أثر الشّبكات التي تكوّنها الشّركات متعدّدة الجنسيات على المستوى الجهوي والدّولي، كما تمثّله من وسائل هامة في تبادل السّلع والخدمات والتّكنولوجيا، وفي استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومردودية عوامل الإنتاج بين الدول والتكتّلات.[32]

5-3 القضاء على ظاهرة الازدواج الضريبي: لقد كان التشريع الضريبي قبل سنوات التسعينات لا يحفز الاستثمارات الأجنبية نتيجة لغياب مقترحات لحل مشكلة الازدواج الضريبي الدولي، وعدم توفر استقرار تشريعي لتلك الاستثمارات فجاءت الاتفاقيات الضريبية لإعطاء مرونة أكثر للتشريع الضريبي الداخلي، وإيجاد حلول لتلك المشكلة.[33]

تملك الجزائر شبكة اتفاقيات متطورة منذ بضع سنوات حيث وصل عددها إلى 28 اتفاقية كان آخرها مع دولة قطر في 17 – 3 – 2011، حيث أبرمت هذه الاتفاقيات مع دول مختلفة، منها دول من الإتحاد الأوربي كفرنسا وإيطاليا، في سبيل تعزيز الشراكة الأورومتوسطية، بمعدل 11 إتفاقية، منها من دخلت حيز التنفيذ، ومنها من لم تدخل حيّزه بعد، إضافة إلى دول أخرى عربية وإفريقية وآسيوية كما يوضّحه الجدول الآتي:[34]

جدول رقم (06)

طبيعة الإتفاقيات الضريبية المبرمة من طرف الجزائر مع الدول الأخرى

الدولة	عدد الإتفاقيات	دخلت حيّز التنفيذ	لم تدخل حيز التنفيذ بعد
مع الدول الأوروبية	11	8	3
مع البلدان العربية	12	8	4
مع البلدان الإفريقية	1	1	/
مع البلدان الآسيوية	3	3	/
مع بلدان أمريكا	1	1	/

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق من وزارة المالية والمديرية العامة للضرائب، على الموقع الالكتروني وتاريخ الإطلاع الآتيين: http:// www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/conventions-fiscales, 22 2015,10.15/5

5-4 تشجيع المشروعات الأجنبية على إعادة استثمار أرباحها في الدولة المضيفة، وذلك بإعفاء ما قد يعاد إستثماره منها من الضرائب.

5-5 لقد أوضح شابيرو أن الهيكل المالي للاستثمار الأجنبي المباشر، يكون حساسا لهيكل الضريبة على دخل الشركات في الدولة الأم والدولة المضيفة، فإذا كانت معدلات الضريبة على دخل الشركات مرتفعة في الدولة المضيفة، فإن الشركات متعددة الجنسيات تلجأ إلى حساب مستحقات الشركات التابعة كديون على الشركات الأم، لكي تتمكن من توطين أكبر قدر ممكن من العوائد تحت مظلة الإعفاء الضريبي على مدفوعات العوائد، ومن الواضح أنّ هذه الظاهرة تحتل عددا من المضامين للسياسات الضريبية التي يجب أن تأخذ الدولة المضيفة الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[35]

النتائج والتوصيات

I. النتائج:

1. إن منح الحوافز الضريبية من خلال السياسة الضريبية لتشجيع الاستثمار وجذبه كثيرا ما تكون موضع شك، فعادة ما تكون هذه الحوافز الضريبية معرضة للاستغلال من جانب بعض الشركات القائمة والتي تختفي تحت ستار شركات جديدة بإجراء عملية إعادة تنظيم صورية.

2. يجب أن ندرك، أنه لا فائدة ترجى من تشجيع الدولة للاستثمارات الوافدة عن طريق الحوافز الضريبية، إذا لم تتوفر فيها البيئة المناسبة لنجاح الاستثمارات بصفة عامة، فهنا نرى ضرورة التركيز على أهمية الوضع الأمني والإستقرار الداخلي في إقليم الدولة المضيفة للاستثمار.

3. بخصوص فعالية السياسة الضريبية في الجزائر فقد ظهر أثر مساهمتها جليا من خلال النتائج التي أثبتها الإصلاح إذ عمل على تصحيح الوضع الاقتصادي من خلال التحفيز الاستثماري (التخفيضات، الاعفاءات المؤقتة والدائمة) وتوسيع قاعدة الانتاجية، وبالتالي تقليص حجم البطالة ورفع مستوى النمو، واستعادة التوازنات تدريجيا.

4. تعد سيرورة فعالية السياسة الضريبية رهن بمدى محاربة المعوقات (التهرب الضريبي والغش، الإزدواج) التي تؤدي إلى انحرافها على المسار، وتحول دون بلوغ الأهداف، وانتهاج إستراتيجية للاقتطاع، وتحقيق تنسيق جبائي (محلي ودولي) يضمن تقليل الضرر المالي للخزينة العمومية.

5. إنّ وضع الاقتطاعات الضريبية لا يخضع لمنطق العشوائية، وإنما ينبغي أن تتبنى على أسس تتلاءم مع عاملي

6. العدالة والفعالية، الذي يخضع تأثيرها إلى مبدأين، الأول يتعلق بالتكافؤ في توزيع العبء الضريبي، والثاني يرتكز على المقدرة التكليفية التي تقوم على أساس التوزيع العادل للعبء الضريبي ضمن منطق العدالة الاجتماعية.

من واقع نتائج هذا البحث نستنبط التوصيات التالية:

التوصيات:

يمكن أن نجمل هنا بعض الإقتراحات والخاصّة بالحوافز الضريبية قصد تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وتشجيع انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

1. وضع وصياغة منظومة متكاملة من الحوافز الضريبية بالتوافق والتنسيق التام مع باقي مكونات ومحددات مناخ الاستثمار والعوامل الأخرى المؤدية لجذبه، وفي إطار مجموعة من السياسات القانونية والمالية و الاقتصادية المتوافقة.

2. يجب الربط وبشكل مستمر بين الحوافز والضمانات المقدمة للإستثمار ودرجة التحسن في مناخ الاستثمار فضلا على توافر العوامل الأخرى المؤدية إلى جذب الاستثمار الأجنبي.

3. العمل على تطبيق مختلف القوانين والاتفاقيات المشجعة للاستثمار على أحسن وجه، وبما يضمن للمستثمر الأجنبي جوا مستقرا وملائما لآداء أعماله، وحمايته من جميع المخاطر التي تتهدد مشاريعه الاستثمارية على إختلاف أنواعها.

4. على الجزائر أن تسعى لإبرام اتفاقيات ضريبية أكثر من أجل القضاء على الازدواج الضريبي الدولي، وتحسين مناخ استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فيها.

5. تحقيق الانسجام الداخلي بين القطاع العام والخاص في مجال وضع السياسة الاستثمارية الوطنية والإشراف على تنفيذها بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

6. توفير إدارة كفؤة بتعيين موظفين أكفاء وعلى دراية عالية بشؤون الاستثمار، واعتماد معايير الكفاءة عند التعيين والترقية، والعمل عل نقاء هذه الإدارة من أي شكل من أشكال المحسوبية والوساطة والفساد التي تسيطر على أغلب الأجهزة الحكومية.

وبالرغم من أن الإصلاحات الاقتصادية وكذا الإدارية والقانونية تحتوي على عناصر محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذا الأخير قد لا يستجيب لهذه الإصلاحات إذا لم يصاحبها استقرار سياسي أمني في البلاد.

المصادر والمراجع:

1. منصوري محمد الشريف، إمكانية إندماج بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إدارة الاعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري قسنطينة، 2008 – 2009، ص ص 48 – 49.

2. Ngoulou Ibrahim, les investissements directs étrangers en afrique centrale: attractivité et effets économiques, thèse de doctorat, faculté des sciences économique et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26-03-2008, p14.

3. مسعداوي يوسف، تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي مع الاشارة لحالات من الدول العربية، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2008، ص ص–166 167.

4. يعقوب علي جاتقي، بانقا علم الدين عبد الله، تقييم تجربة السودان في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وإنعكاسها على الوضع الإقتصادي، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والإستثمار، تجارب عربية في جذب الإستثمار الأجنبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص06.

5. تم الإعتماد على:

- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، (مصر، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2003)، ص190.

6. بعداش عبد الكريم، الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 – 2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 – 2008، ص61.

7. بندر رجاء عزيز، تحرير نظم الإستثمار الأجنبي المباشر وفاعلية الحوافز في جذب الإستثمارات إلى العراق، جريدة المدى اليومية، على الموقع

وتاريخ الزيارة الآتيين:

8. http://www.almadasupplements.net/news.php?action=view&id=248، 6/8/2015، 10.45.

9. زيدان محمد، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال–نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، 2004، ص04.

10. تم الإعتماد على:

11. زيدان محمد، مرجع سابق، ص04.

12. هودة عبو، آثار العولمة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر»دراسة حالة الجزائر» دراسة قياسية خلال الفترة (1970 – 2006)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصّص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، –2007 2008، ص93.

13. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، 2009، ص ص318–317.

14. أبو قحف عبد السلام، إقتصاديات الإستثمار الدولي، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، 1991)، ص24.

15. قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، –2003 2004)، ص ص259، 260.

- –12 أوسرير منوّر، عليان نذير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، 2005، ص121.
- –13 النجار فريد، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، (مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2000)، ص 84.
- –14 مبروك نزي عبد المقصود، الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، (مصر، دار الفكر الجامعي، 2007)، ص11.
- –15 بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية **الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية – دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013**، ص161.

16. داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر «حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012–2011، ص 170.

17. بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في الفترة (2004–1992)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، –2005 2006، ص175.

18. عليوش قربوع كمال، قانون الإستثمارات في الجزائر، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص24.

19. المادة 17 من المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 5/10/1993 يتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64، 10 /11 /1999، ص06.

20. المادة 18، 19 من المرسوم التشريعي رقم 93/12، نفس المرجع السابق.

21. المادة 22، نفس المرجع السابق.

22. عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص33.

23. المادة 33 من المرسوم التشريعي رقم 93/12، مرجع سابق.

24. المواد 10، 11، 12، الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 /8 /2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، ص ص04 – 06.

25. تم الإعتماد على:

CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, NATIONS UNIES, New York et Genéve, 2004, pp106-110.

- ما ورد في الأمر 03/01 المؤرخ في 20 /8 /2001، مرجع سابق، ص ص04 – 09.

26. منصوري الزين، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2، جامعة الشلف، ماي 2005، ص 138.

27. http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement, 11/08/2015, 13: 58.

28. تم الإعتماد على:

- وزارة الإقتصاد والمالية في المغرب، مجلة المالية، العدد 23، أفريل 2014، ص32.
- UNCTAD, World Investment Report 2008, Annex Table B1.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ **الإستثمار في الدول العربية لسنة 2006، الكويت، ص 49.**
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2007، الكويت، ص 60.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2013–2012، الكويت، ص 75.
- الجريدة 24، مقال بعنوان: المغرب خامسا من حيث الإستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية، جريدة الكترونية مغربية، على الموقع وتاريخ الزيارة الآتيين: http://www.aljarida24.ma/p/economie/69817، 7/8/2015، 12.00.

29. Cnuced, op cit, 2004, p40.

30. أبو جامع نسيم حسن، أثر ثورات الربيع العربي على إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الإستفادة منها فلسطينيا، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 01، يناير 2013، ص441.

31. ناصور عبد القادر، أشكالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد

تلمسان، 2013 – 2014، ص262.

32. بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص164.

33. نفس المرجع السابق، ص ص348 – 349.

34. http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/conventions-fiscales, 22/5/2015,10:15.

35. ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010 – 2011، ص ص53–52.